

-نظرة عامة عن طبيعة البحوث بعد ابن خلدون (مقارنة):

«لم يتح لمقدمة ابن خلدون ما كانت تستحقه من الذيوع والانتشار، وما كان يعوزها من التنقيح والتكملة والمتابعة. ويظهر أن ابن خلدون في بحوث مقدمته كان سابقا لتفكير عصره بعدة مراحل. ولذلك لم يستطع معاصروه ولا من جاءوا من بعده في مدى القرون الأربعة التالية له أن يتابعوه في تفكيره، فضلا على أن يحاولوا تكملة بحوثه وتنقيحها. بل أن المقدمة نفسها قد ظلت طوال هذه الحقبة مجهولة لدى كثير من الباحثين في الشرق والغرب».

لقد عادت الدراسات الاجتماعية بعد ابن خلدون إلى سيرتها الأولى التي كانت عليها من قبل أن تظهر مقدمته، فلك تكدر هذه الدراسات تتجاوز الأغراض التي كانت تدور حولها قبل ابن خلدون، وهي:

وصف النظم وصفا تاريخيا، والدعوة لها بقصد تثبيتها في النفوس، وبيان ما ينبغي أن تكون عليه بحسب المبادئ الفلسفية التي يدين بها الباحث وإنشاء مدن فاضلة خيالية على هذا النحو.

واستمر الأمر على هذا الحال حتى منتصف القرن الثامن عشر، حينها ظهرت طوائف جديدة من البحوث الاجتماعية تجنح إلى تلك الاتجاهات التي اتجهت إليها مقدمة ابن خلدون، ولكن بدون أن تستطيع الوصول إلى ما وصلت إليه، ولا تحقيق ما حققته من أغراض. وترجع أهم هذه الطوائف إلى مجموعتين اثنتين:

-الطائفة الأولى: دراسة عامة تتناول الحضارة الإنسانية في مجموعها، ولكنها لا تدرس هذه الحضارة إلا من وجهة واحدة وهي ناحية تطورها، فتسعى إلى محاولة تبيان عوامل تطورها والمراحل التي تجتازها والطريقة التي يسير عليها هذا التطور، وقد اشتهر هذا النوع من البحث باسم "فلسفة التاريخ"، لأن أصحابه كانوا يستنبطون نظرياتهم، أو يدعون أنهم يستنبطونها من حقائق التاريخ، وأول من افتتح هذه البحوث هو العلامة الايطالي فيكو vico (1668-1744)، في مؤلف له بعنوان "العلم الحديث". ولقد عرفت بحوثه هذه صدى كبير جدا في الدراسات الاجتماعية، حتى عده بعضهم بسبب هذه البحوث المنشئ الأول لعلم الاجتماع. وفي مراحل تالية تابعه في بحوثه هذه عدد كبير من العلماء أشهرهم ليسنج وهردر وكانط في ألمانيا lessing. Herder. Kant، وفولتير وكوندرسيه في فرنسا condorcet. Voltaire.

وبالرغم من أن هذه الشعبة تتجه إلى الأغراض التي تتجه إليها دراسة ابن خلدون، إلا أنها تختلف عنها ومن وجوه كثيرة يرجع أهمها إلى وجهين رئيسيين، أحدهما أن بحوث ابن خلدون تتناول جميع نواحي الحياة الاجتماعية نواحي التطور ونواحي الاستقرار، وهذه لا تتناول إلا نواحي التطور، وثانها، أن بحوث ابن خلدون لا تعتمد إلا على الملاحظة واستقراء الحوادث، بينما جميع من بحثوا في فلسفة التاريخ تأثروا بنظرياتهم الفلسفية وآرائهم المبيتة من قبل وحاولوا إخضاع حقائق التاريخ لهذه النظريات وحاولوا أن يحملوها أكثر مما تطيق. وهكذا نجد دراسة ابن خلدون أعم من هذه الشعبة في محتوياتها وأصح منها في منهجها.

-الطائفة الثانية: وهي بحوث خاصة يعالج كل بحث منها مجموعة معينة من ظواهر الاجتماع للكشف عن طبيعتها وعمما يحكمها من قوانين. وقد تألف من هذه البحوث عدة علوم اجتماعية، أهمها الفروع الأربعة التالية:

- الاقتصاد السياسي: ويختص بدراسة موضوع الثروة لاستخلاص القوانين التي تخضع لها في مظاهر إنتاجها وتداولها وتوزيعها واستهلاكها، وقد افتتح هذه البحوث جماعة الفيزيوقراط أو الطبيعيين في فرنسا والتي كان على رأسها د/ كنيي ouesnay (1694-1774) أحد اطباء لويس الخامس عشر، والتي ضمت عدد ليس بالقليل من ساسة فرنسا وعلمائها

كتورجو turgot الذي كان وزيرا للويس السادس عشر، ومرسييه دولاريفيير mercier de la riviere وديمودو نيمور dupon de nemour والمركيز دو ميرابوا، marquis de mirabeau وتابعهم في هذه الدراسة جماعة الأحرار في إنجلترا وعلى رأسها العلامة الاستكلمندي آدم سميث amam smith وريكاردو ricardo ومن أشهر بحوث هاتين المدرستين: الجدول الاقتصادي لكناي، والنظام الطبيعي والأساسي للمجتمعات السياسية لمرسييه دولاريفيير، ونظرية الضريبة لتورجو ومبحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها لادم سميث وهو أهم هذه المؤلفات جميعا

- فلسفة القانون: أو مقدمة القانون، روح القانون: وتختص هذه الفروع بدراسة الشرائع والقوانين الوضعية لدى الشعوب المختلفة وفي شت العصور، وهي دراسة تقوم على التحليل والموازنة «للكشف عن منشأ كل طائفة منها، والأسباب التي دعت إلى وضعها، والعلاقات التي تربط بعضها ببعض، وتربطها بالظواهر الاجتماعية الأخرى، ومبلغ تأثيرها بينة الأمة ومعتقداتها ونظمها السياسية... وما إلى ذلك». ويعتبر العلامة منتسكيو(montesquie) (1789-1789) في مؤلفه روح القوانين.

- الفلسفة السياسية: وموضوع هذه الفرع البحث عن مختلف الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم في المجتمعات الإنسانية، ومن أشهر من كتب في هذا المجال العلامة الفرنسي جان جاك روسو jean jaques rousseau (1778-1712) في كتابه عن العقد الاجتماعي

- علم الإحصاء: وتلك البحوث الاجتماعية التي قوم على مبادئ الإحصاء، وقد انقسمت هاته البحوث إلى قسمين، اشتهر القسم الاول، باسم الديموجرافيا وتهتم بدراسة نمو السكان وتزايدهم والموازنة بين تزايدهم وتزايد الموارد الانتاجية والكشف عن القوانين المتصلة بذلك. وأول من افتتح هذه الشعبة العلامة الانجليزي مالتس malthus وكان له فيها كتابا مستقلا وارتبطت هذه الشعبة منذ نشأتها بالاقتصاد السياسي، في حين اشتهر الفرع الآخر باسم الإحصاء الخلقي، وموضوعه الظواهر الاجتماعية القابلة للإحصاء سواء كانت سوية كظواهر الزواج والهجرة أو غير سوي كظواهر الاجرام والانتحار..، فيدرسها عن طريق إحصائها في مختلف الظروف والأحوال وفي شتى الأمم والشعوب، ليصل في ضوء هذه الإحصاءات إلى القوانين الخاضعة لها في زيادتها أو نقصها، وفي تأثيرها بمختلف العوامل الاجتماعية واختلافها باختلاف الأزمنة والأمكنة وهلم جرا. وقد أنشأ هذا الفرع العلامة البلجيكي كتليه-1796) quetelet (1874 وأطلق عليه اسم الطبيعة الاجتماعية، وقد أثرت دراساته في مراحل تالية على كبار الباحثين من أمثال اجوست كونت باعترافه هو نفسه، حتى نسب إلى كتليه إنشاء علم الاجتماع

ورغم اتجاه هذه البحوث على اختلاف فروعها إلى الأغراض التي اتجهت إليها دراسة ابن خلدون، إلا أنها تختلف عنها من وجوه كثيرة يرجع أهمها إلى وجهين:

- أحدهما أن دراسة ابن خلدون دراسة شاملة تتناول وتعالج جميع أنواع الظواهر الاجتماعية للكشف عن القوانين العامة التي تخضع لها وتتنظمها جميعا، ولتبيان العلاقة التي تربط بعضها ببعض، في حين أن كل بحث من هذه البحوث لا يدرس إلا مجموعة خاصة من هذه الظواهر في استقلال عن أخواتها

- وثانيهما أن بحوث ابن خلدون تعتمد على الملاحظة واستقراء الحوادث، ولا تستهدف غير الأغراض العلمية الخالصة، بينما معظم هذه الدراسات أو البحوث قد اختلط فيها الاتجاه العلمي بالاتجاهات الفلسفية والعملية « فكثيرا ما تأثرت

بحوثها بنظريات ومذاهب فلسفية يدين بها أصحابها، وكثيرا ما تجاوز أصحابها نطاق العلم إلى ميادين عملية أو معيارية يعنون فيها ببيان ما ينبغي أو ما يجب أن تكون عليه الأوضاع»

وعلى العموم لم تؤدي تلك المحاولات التي بذلت قبل القرن العشرين إلى علم الاجتماع المعروف اليوم، لأن هؤلاء المفكرين كانوا أقرب إلى الفلسفة منه إلى روح العلم، وهنا لا يمكننا تصور كيف استطاع ابن خلدون التخلص والتحرر من الطابع الفلسفي الذي تميزت به البحوث الاجتماعية في العصور الوسطى (39).

المحاضرة (5):- الجذور البنائية والفكرية لعلم الاجتماع في القرن التاسع عشر (19):

٧- الجذور البنائية والفكرية لعلم الاجتماع في القرن التاسع عشر (19):

1- الظروف البنائية لنشأة علم الاجتماع:

يفرض الواقع الاجتماعي قضاياها، ويؤدي تطوره إلى ظهور قضايا جديدة تستدعي تطورا فكريا ومعرفيا يتفق والمستجدات الموضوعية، ومن ثم تختلف استجابة المفكرين للواقع وقضاياها وتحولاته، ولهذا تظهر التيارات الفكرية المتباينة، وتتضافر في تشكيل البناءات الفكرية وتطورها

لقد شهدت أوروبا التي ظهر فيها علم الاجتماع -بعد ظهوره عربيا - تحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية جذرية أدت إلى واقع اجتماعي جديد يحمل قضايا ومشكلات جديدة، فجاء القرن التاسع عشر ليشهد بعد زوال الدولة الامبراطورية والإقطاعيات، تشكل الدولة القومية والمجتمع الرأسمالي بكل ما يحمله هذا المجتمع من تباين طبقي ومشكلات الفقر، والتنافس والصراع، ولقد تشكل هذا الواقع الجديد نتيجة أحداث كبرى يمكن ذكرها على النحو الآتي:

أ- الثورة والصراعات السياسية: لقد كان للثورة الفرنسية والحروب القومية والصراعات الإثنية والطائفية أثرها في تشكيل المجتمعات الأوروبية، فحملت الثورة الفرنسية مبادئ المساواة والحرية وقلبت أسس وقواعد التمييز التي كانت سائدة، فجعلت السلطة في يد الإرادة الشعبية واستبدلت نظم الملكية المطلقة المستبدة بنظم دستورية ديمقراطية، ولكن هذا النظام لم يتحقق إلا بعد أن دخل المجتمع في صراعات وأصبح يعاني من حالة اللانظام وعدم الاستقرار، هذا الوضع أدى إلى ظهور مواقف متباينة نحو النظام وتغييره، فأصبح النظام من القضايا الهامة. كما واجهت المجتمعات الأوروبية صراعات داخلية، فحاولت الأغلبية الإثنية والطائفية في كل دولة القضاء على الإثنيات الأخرى (ففي فرنسا حاولت الأغلبية الإثنية الكاثوليكية القضاء على الأقلية البروتستانتية، وفي إنجلترا حدث العكس). فأحدثت هذه الصراعات حالة من اللااستقرار واللانظام، كما ساهم نشوء الدولة القومية في الاستقلال عن السلطة الدينية، فاستبدلت الشرعية الدينية للسلطة بأسس دستورية وضعية.

ب- الثورة الصناعية: أدت الثورة الصناعية الحديثة وما رافقها من تطورات تكنولوجية إلى التحول من الإقطاع إلى الرأسمالية، حيث ظهرت طبقة رأسمالية تسيطر على ملكية وسائل الإنتاج وتملك القوة والمكانة، هذه الطبقة استغلت الطبقة العاملة. كما أدى وجود العمال في المصانع إلى ظهور تنظيمات عمالية استطاعت من خلال وعيها من أن تصبح قوة فاعلة في تغيير الواقع. كما ساهم تقسيم العمل في ظهور طبقة وسطى وفرض حراك اجتماعي، توزع المفكرون في هذه الطبقة بين محافظين يدافعون عن النظام، وآخرون ينتقدونه ويدعون إلى تغييره. وقد أدى الازدهار الاقتصادي إلى تكديس

الثروة في يد أيدي قلة؛ مما زاد من الهوة بين الأغنياء والفقراء. كل هذه الظروف أدت إلى الكثير من الصراعات

ج- الثورة الحضرية: رافق تطور الصناعة والتجارة والاقتصاد المالي نمو المدن وحدث هجرات من الريف إلى المدينة، واعتماد الريف على المدينة، فأدت تلك الهجرات إلى ظهور مناطق فقيرة في المدينة وضعها مزري تعاني الكثير من المشكلات الاجتماعية: الفقر، التمييز، الحرمان، الأوبئة، الجريمة، العنف

هذه هي الظروف الموضوعية التي سادت المجتمعات الأوروبية قبل وعند ظهور علم الاجتماع، فتضمنت قضايا كان لا بد على علماء الاجتماع الاستجابة لها، هذه الاستجابة أفرزت محاولات لإعادة بناء المجتمع في شكل اتجاهات فكرية، فكر محافظ، وفكر إصلاحي، وآخر ثوري.

- نتائج الثورة الصناعية: يحصرها "روبرت نيسبت" في:

- تغير ظروف العمل: أول مرة تصبح الطبقة العاملة موضوعاً للاهتمام الأخلاقي والتحليلي- بسبب ما أصابها من تفكك وتغير ظروف العمل- انفصال العمل عن الأطر القديمة التي تنشأ فيها وهي الأسرة والطائفة والقرية – النظام الجديد حطم المزارعين الصغار كلية حيث ظهر الفرق بين السادة والعبيد.

- تحول الملكية: أما الملكية فقد أصابها التفتت وضعفت دعائمها- فلقد كانت الملكية من الأسس التي لا يمكن الاستغناء عنها لقيام الأسرة والكنيسة، والدولة...ولكن الثورة الصناعية حطمت هذا الأساس وظهرت آفاقاً جديدة من الملكية: الملكية الصناعية، والنمط المجرد (المشترين، الباعون، المضاربين).

- ظهور المدينة الصناعية وازدياد الحضرية: اضطراب المدينة وثقافتها، حالة من الاغتراب والانعزال الفكري.

- التحولات التكنولوجية وظهور نسق المصنع: حيث تفككت العائلة التقليدية، والانفصال الثقافي بين الريف والمدينة، الفقر، الازدحام، سوء الأحوال الصحية مع توسع المدن، تشغيل المرأة والأطفال- تعاضم الجوانب غير الأخلاقية.

- نتائج الثورة الفرنسية: (1789):

- اشعلت الفكر ووصل تأثيرها إلى المجتمع الأوروبي.

- تحطيم المشاعر والمعتقدات التقليدية.

- اكتسابها للطابع الأيديولوجي: اعلان حقوق الانسان.

- تغيرات عميقة الجذور في شؤون الحياة في السياسة والقانون وحقوق الملكية والدين.

- قبل الثوار دون تحفظ مبادئ عصر التنوير وحاولوا أن يعيدوا تنظيم المجتمع وفق مبادئ عقلية خالصة.

- ظهور طبقة وسطى طورت مبدأ المنفعة في صراعها ضد المعايير الاقطاعية والادعاءات الارستقراطية للنظم القديمة البالية.

- حقوق الفرد حيث كانت تتحدد من خلال المكانة والطبقة التي تنتهي اليها والمولد والجماعة القرابية أي في ضوء الانتماء وليس في ضوء الإنجاز.

وإذا جمعنا تأثير الثورتين في شكل عمليات عامة ترتبط فيما بينها بنخرج بثلاث عمليات أساسية:

نمو الفردية: وتعني فصل الأفراد عن الأبنية الجماعية: الطائفة، والجماعة، والكنيسة والروابط القرابية بصفة عامة، فقد أصبح المجتمع مجتمعاً آلياً، يتكون من حشود متفرقة من التجار والبائعين والمشتريين والعمال.

-التجريد: وهي عملية ترتبط بالقيم الأخلاقية التي أصبحت أكثر تجريداً، تقوم على العلمانية والنفعية، كما بدأت تنفصل عن الأسس الثقافية التقليدية التي منحها تميزاً رمزياً على مر العصور، لقد أصبحت قيماً مجردة بعيدة عما هو واقعي، وبرغم من أن البعض يفسر ذلك على أنه تقدم تكنولوجي؛ فإن البعض الآخر يفسره على أنه انحسار ثقافي.

- نمو الاتجاه نحو العمومية: وهي العملية التي من خلالها امتد الفكر الإنساني ليشمل الأمة بأسرها؛ بل ليشمل النطاق العالمي بأسره. فقد تحرك من الأسرة والجماعات المحلية إلى الأمة وبدأ يتجه إلى مناقشة مفهومات عامة مثل الديمقراطية ويكون رؤية واضحة عن النظام العالمي.

2-الجذور الفكرية:

كانت التغيرات التي أحدثتها الثورتان الصناعية والفرنسية مجالاً لجدل الراديكاليين والليبراليين والمحافظين، كما ظهرت مفاهيم جديدة من قبيل الصناعة والطبقة، والطبقة الوسطى والمثقف والزعة العقلية والمساواة والايديولوجيا والبروليتاريا والجماهير والنفعية وغيرها.

تكمن جذور **الاتجاه الراديكالي** في فلسفة عصر التنوير في القرن (17)، حيث ربط فلاسفة هذا العصر بنجاح بين التجربة والعقل في حل مشاكل الانسان، فالكون في نظرهم محكوم بقوانين مترابطة، ويمكن أن يتحول الانسان والمجتمع الى الأحسن من خلال تنظيم البيئة الاجتماعية والسياسية وفق هذه القوانين. إن الحركة الفلسفية في هذا العصر التي بدأها "روسو" و"هيوم" عبرت عن تحول من التأكيد على أهمية الكون الميكانيكي إلى التأكيد على الطابع الخلاق للشخصية. أمن "روسو" بإعادة بناء المجتمع على مبادئ عقلية مجردة، كما أبرز هيوم الطابع الخلاق للعقل. وقد قامت آراء "كانت" وفلسفته العقلية على آراء روسو وهيوم.

هذه الآراء هي التي أذكت الثورة الفرنسية، ومن ثم تمسك الثوار بها واتخذوها دعامة لتقويض النظام القديم وبناء نظام جديد يمجّد دور العقل ودور الفرد ويحلله من روابطه القرابية والاجتماعية. وهي بهذا خلقت جيلاً جديداً من الراديكاليين يعي أفكار عصر التنوير. ولكن ما يفرق بين راديكالية جيل الثورة الفرنسية عن راديكالية عصر التنوير أن تلك الأخيرة كانت مرتبطة إلى حد كبير بالإطار الديني، صحيح أنه كانت هناك إشارات إلى الفقر والمعاناة، ولكن هذه الإشارات كانت تظهر في صورة دينية؛ أما الخط الرئيسي لراديكالية القرن التاسع عشر فقد كان علمانياً...ومن خلال هذا المذهب الراديكالي ظهرت المذاهب الاشتراكية التي أخذت تتطور حتى يومنا هذا.

أما الليبرالية فإنها تنادي باستقلال الفرد وحرية السياسية والمدنية والاجتماعية، ويختلف الليبراليون فيما بينهم من حيث هذه الحريات فالليبراليون الانجليز يهتمون بتحرير الإنتاجية الاقتصادية من ريقه القانون والعادات؛ أما الليبراليون في فرنسا فإنهم يهتمون أساساً بتحرير الفكر من الزعة الكليريكية (الكهنوتية) ولكن بصرف النظر عن هذه الاختلافات؛ فإن الليبراليين يتفقون على مبادئ منها: قبول النظام الأساسي للدولة والاقتصاد القائم، فهم لا يرون في الثورة المصدر

الأساسي للحرية بالرغم من تأييدهم لها. وثانيا الاعتقاد بأن التقدم يعتمد على تحرير عقل الفرد وروحه من الروابط الدينية والتقليدية للنظام القديم.

سار الليبراليون في القرن التاسع عشر مثلهم مثل الثور تماما على نهج علماء عصر التنوير في اعلاء الفردية ذات الطبيعة المستقلة. ورغم اهتمام بعضهم بالنظم والتقاليد مثل: أنصار النزعة المحافظة تماما، إلا أن هذا الاهتمام يرتبط بالدرجة التي تدعم بها هذه النظم والتقاليد النزعة الفردية، فاهتمامهم الأساسي كان منصبا على حرية الفرد وليس على السلطة الاجتماعية وإذا كان الراديكاليون قد اهتموا بالسياسة والعمل السياسي أكثر من الليبراليين، فإن الاثنان يتفقان في تأثر كل منهما بأفكار عصر التنوير، وفي اعلاء من شأن الفرد العاقل المستقل ذاتيا. إن كل منهما حاول أن يعيد صياغة النزعة الفردية بطريقته الخاصة.

أما الاتجاه المحافظ فهو عكس الاتجاهين السابقين على طول الخط. فإذا كان الاتجاهان السابقان (الراديكالي والليبرالي) قد تأثرا بأفكار عصر التنوير؛ فإن الاتجاه المحافظ قد عارض هذه الأفكار معارضة شديدة، وإذا كان الاتجاهان السابقان قد أثرا في الثورة وتأثرا بها؛ فإن الاتجاه المحافظ كان يناهض الثورة ويعتبر نزعة التحديث التي جاءت بها الثورة شرا. إنه يهاجم كل ما تأتي به الثورة وتدافع عنه، وفي نفس الوقت يدافع عن كل شيء تهاجمه الثورة.

نهج المحافظون نهجا رومانسيا تشاؤميا اتجه الاحداث التي ولدتها الثورة الصناعية والفرنسية. وتنعكس تلك الرومانسية في انهم بالغوا في دور العاطفة والخيال ومحاولين إعادة احياء الدين والشعر والفن، مع اهمال دور العقل في تنظيم المعرفة والمجتمع. وحاولوا البحث عن جذور النظم القائمة بدلا من محاولة تغييرها وفق أسس عقلية واهتموا بمفاهيم مثل: الجماعة والمجتمع المحلي والأمة في مقابل اهمال للمفاهيم الخاصة بالنزعة الفردية والنزعة العقلية.

وأهم هؤلاء الفلاسفة المحافظون بيرك ودي ميستير وبونال وهيغل ولنستعرض رأي بيرك ثم نستخلص في النهاية السمات العامة لهذا الاتجاه المحافظ:

- أدان بيرك الثورة الفرنسية التي استبدلت القيم المقدسة غير الرشيدة بالمعايير الشخصية القائمة على التعاقد والمنفعة.
- ينظر بيرك للمجتمع على أنه كائن عضوي، وان كانت اجزائه لا تنتظم بنفس الكمال الموجود في الكائن العضوي، ذلك لأن الكائن الاجتماعي تتغير بعض اجزائه بسرعة أكبر من أجزاء أخرى. وعندما يحدث شيء من هذا القبيل لا بد وان يتم إعادة توازن المجتمع من خلال الإصلاح وليس الثورة.
- يرفض بيرك الفهم العقلي المجرد الذي قدمه فلاسفة عصر التنوير والذي ينحصر في وجود قوانين طبيعية عامة يمكن اكتشافها عن طريق العقل. واعتقد بيرك ان الثوار في تطبيقهم لهذا الاتجاه قد اعتبروا المجتمع مثل الآلة معتقدين انه يمكن رفع أجزاء وتغييرها بأجزاء أخرى جديدة. ومن ثم فقد هاجموا النظم القديمة متكاملة وحاولوا أن يغيروها وفق قواعد مجردة. لقد اعتبر -يقصد الثوار- الفرد أهم من الدولة والأمة؛ والجزء أهم من الكل، وعالجوا الدولة على أنها علاقة تعاقدية بدلا من ارتباطها العضوي بالنظام العام. ويرى بيرك أن اعتبار الدولة مجرد عقد يجعلها تتحلل بمجرد أن يقرر المتعاقدون أنها لا تشبع مصالحهم أو عندما يختلف الأفراد، فالدولة تعتبر وحدة عضوية وجزء متكامل مع الجماعة القومية وربما يتعكس ذلك في كلمات بيرك: " أن الدولة لا تعتبر شركة بين الأحياء فقط، ولكن بين الموتى والذين لم يولدوا بعد".

هكذا تعكس آراء بيرك النزعة المحافظة التي اعتبرت أن التغييرات الاجتماعية التي نبعث من الثورة الفرنسية قد قللت من شأن النظم الأساسية وحطمتها وكان من نتيجة ذلك فقدان الاستقرار السياسي...لقد أضفى المحافظون الطابع المثالي على النظام العام في العصور الوسطى، وذهبوا الى أن العصر الحديث يحتاج الى استعادة هذا النظام.

في أثناء هذا الجدل مع الثوار ومع فكر عصر التنوير، ومن خلال هذه الروح الرومانسية التي تستهدف استعادة نظام العصور الوسطى، طور المحافظون عددا من القضايا تفسر طبيعة المجتمع، ويحصر "روبرت نيسبت" الانتقادات الرئيسية التي نبعث من كتابات المحافظين في ثلاثة اتجاهات رئيسية: يرتبط الأول بمفهوم الجماهير ويعني السكان المنفصلين عن طريق القوى السياسية التي نادى بها الليبراليون والراديكاليون في القرن التاسع عشر على أنها تقدمية. أما الاتجاه الثاني فيرتبط بمفهوم الاغتراب ويعني حالة الإحباط وعدم الشعور بالأمن والتي تنتشر بين الافراد نتيجة للتغيرات الفكرية والأخلاقية التي نظر اليها أنصار الاتجاه العقلي على أنها تؤدي الى التحرر من شبكة العادات القديمة. أما الاتجاه الثالث فهو الاتجاه المرتبط بمفهوم القوة ويعني القوة التي تنبع من وجود الجماهير المكونة من أفراد منفصلة تحركهم قوة مركزية. وفي مقابل هذه الانتقادات يوجد عدد من القضايا الأكثر تحديدا في تناقضها مع الأفكار العقلية التي انتشرت في القرن التاسع عشر، وهي أفكار قضايا تتصل بطبيعة المجتمع والانسان، يحصر نيسبت وزايتلن هذه القضايا فيما يلي:

- المجتمع وحدة عضوية تحكمه قوانين داخلية للتطور.
- المجتمع سابقا على الفرد.
- يعتبر الفرد مفهوما مجردا وليس العنصر الأساسي في المجتمع، فالمجتمع يتكون من علاقات ونظم، أما الأفراد فانهم مجرد أعضاء في المجتمع يشغلون بعض الأدوار والمكانات.
- يكشف المجتمع عن قدر من الترابط بين أجزائه المكونة له.
- الترابط بين النظم ترابط وظيفي كلها تحافظ على بناء المجتمع.
- يعتبر وجود جماعات صغيرة والمحافظة عليها شيء أساسي في المجتمع، فالجماعة هي الوحدة الأساسية في المجتمع وليس الفرد.
- اهتم المحافظون بالتنظيم الاجتماعي فالثورة كما نظروا اليها أدت الى ضرب من ضروب عدم التكامل الاجتماعي والأخلاقي ومن اهم مظاهر سوء التكامل النزعة الفردية الدينية التي ظهرت بظهور المذهب البروتستانتي ذلك المذهب الذي أهمل العناصر الرمزية والطقوسية والتوحيدية في الدين. ومن اهم مظاهر سوء التكامل انتشار الحضرية وطغيان المدين على الريف.
- ركز المحافظون على الأهمية الجوهرية والقيمة الإيجابية للجوانب غير الرشيدة للوجود الإنساني حيث اهتموا بالجوانب غير العقلانية للحياة الاجتماعية مثل ممارسة الطقوس والعبادة(حسبهم).
- قدس المحافظون التدرج الاجتماعي والمكانة الاجتماعية في المجتمع حيث تؤدي الطبقات وظيفية كبيرة، وقد تولد هذا الاعتقاد عند المحافظين من تخوفهم لأن تؤدي العدالة الى تحطيم النظم المقدسة التي من خلالها تنتقل القيم من جيل الى جيل.
- أكد المحافظون على مبدأ شرعية السلطة وتكتسب السلطة الشرعية عندما تكون نابعة من عادات وتراث الشعب وعندما تتشكل في روابط مستمرة تبدأ بالأسرة وتستمر مع الجماعة والطبقة ثم صفوة المجتمع.